مذكـــرة إخباريـــــة
حول نتائج بحوث الظرفية المتعلقة بإنجازات الفصل الثاني لسنة 2010
وتوقعات الفصل الثالث لسنة 2010

تهم بحوث الظرفية الاقتصادية المنجزة دوريا من طرف المندوبية السامية للتخطيط، والتي تستقى نتائجها من تصريحات مسؤولي المقاولات، قطاعات الصناعة التحويلية والبناء والأشغال العمومية والمعادن والطاقة. وقد أنجزت أشغال تجميع المعطيات في الفصل الثالث من سنة 2010 قصد رصد التطور الحاصل في إنتاج هذه القطاعات خلال الفصل الثاني لسنة 2010 مقارنة مع الفصل السابق، وكذا التوقعات الخاصة بالفصل الثالث لسنة 2010. ويستخلص من هذه البحوث النتائج التالية:

1. المنجزات خلال الفصل الثاني من سنة 2010

تبين نتائج هذه البحوث أن قطاع البناء والأشغال العمومية قد واصل تحسنه خلال الفصل الثاني لسنة 2010 مقارنة مع الفصل السابق، حيث أن 49% من مسؤولي المقاولات صرحوا بارتفاع الإنتاج، و44% منهم أكدوا استقراره، فيما صرح 7% منهم بانخفاضه. ويعزى هذا التحسن حسب نفس المسؤولين إلى التطور الإيجابي الذي تكون قد سجلته بالأساس أنشطة الأشغال العمومية، وخاصة "الأشغال البنائية الضخمة" و"الأشغال المختصة في الهندسة المدنية" و"إنجاز الطرق والملاعب الرياضية".

كما عرف قطاعي الطاقة والمعادن حسب تصريح أرباب المقاولات، تحسنا في الإنتاج خلال الفصل الثاني لسنة 2010، نتيجة الارتفاع المزدوج الحاصل في إنتاج "تكرير البترول" وفي إنتاج "الكهرباء" بالنسبة لقطاع الطاقة، وفي إنتاج "المعادن غير الحديدية" بالنسبة لقطاع المعادن.

وفيما يخص قطاع الصناعة التحويلية، فقد شهد بدوره حسب تصريح أرباب المقاولات ارتفاعا خلال الفصل الثاني لسنة 2010 مقارنة مع الفصل السابق. ويعزى هذا التحسن بالأساس إلى الارتفاع في الإنتاج الذي يكون قد سجل على صعيد "المنتوجات الكيماوية والشبه كيماوية" و"المشروبات والتبغ" و"منتوجات الصناعات الغذائية" و"منتوجات أخرى للصناعات الغذائية". في حين تكون فروع أنشطة "منتوجات الصناعة المعدنية الأساسية" و" النسيج وصناعة الملابس المنسوجة " و" أجهزة كهربائية وإلكترونية" قد عرفت انخفاضا في إنتاجها.

وفيما يتعلق بوضعية دفتر الطلب خلال الفصل الثاني لسنة 2010 مقارنة مع الفصل السابق، فقد صرح أغلبية مسؤولي مقاولات قطاعي المعادن والطاقة و75% من مسؤولي مقاولات قطاع البناء والأشغال العمومية و68% في قطاع الصناعة التحويلية أنها في مستوى عادي. في المقابل، اعتبر هذا المستوى ضعيفا من طرف 27% من مسؤولي مقاولات قطاع الصناعة التحويلية و15% من مسؤولي مقاولات قطاع البناء والأشغال العمومية.

وفيما يخص الشغل، توضح نتائج البحث أن عدد المشتغلين في قطاعي البناء والأشغال العمومية والصناعة التحويلية يكون قد عرف إجمالا ارتفاعا خلال الفصل الثاني لسنة 2010 مقارنة مع الفصل الأول لنفس السنة، فيما يكون قد عرف هذا العدد استقرارا في قطاع المعادن وانخفاضا في قطاع الطاقة.

من جهة أخرى، تبين نتائج البحث أن هامش قدرة الإنتاج غير المستعملة للمقاولات خلال الفصل الثاني لسنة 2010، يكون قد بلغ نسبة 32% في قطاع البناء والأشغال العمومية و 25% في قطاع المعادن و21% في قطاع الصناعة التحويلية و15% في قطاع الطاقة. وتجدر الإشارة إلى أن أكبر نسبة ارتفاع لهامش قدرة الإنتاج غير المستعملة يكون قد تم تسجيلها على مستوى " الخشب وأدوات من الخشب و القصب و التأثيث " (41%) وأضعف هامش على مستوى " منتوجات الصناعة المعدنية الأساسية " (13%).

2.التوقعـــــات الخاصة بالفصل الثالث لسنة 2010

فيما يخص التوقعات الخاصة بالفصل الثالث لسنة 2010، فمن المنتظر أن يعرف قطاع البناء والأشغال العمومية شبه استقرار، حيث أن 36% من رؤساء المقاولات يتوقعون استقرارا في الإنتاج و33% يتوقعون انخفاضه فيما 31% منهم يتوقعون ارتفاعه.

كما تشير التوقعات الخاصة بقطاع الصناعة التحويلية، حسب تصريحات مسؤولي المقاولات، إلى أن الإنتاج سيعرف شبه استقرار خلال الفصل الثالث لسنة 2010 مقارنة مع الفصل السابق حيث أن 34% من رؤساء المقاولات يتوقعون ارتفاعا في الإنتاج و34% يتوقعون استقراره ويتوقع 32% منهم انخفاضه. ويعزى هذا المنحى بالأساس إلى التحسن المرتقب في "المنتوجات الكيماوية والشبه كيماوية" و"منتوجات أخرى للصناعات الغذائية" و"صناعة الملابس باستثناء الأحذية" من جهة، والى الانخفاض المتوقع في "منتوجات الصناعات الغذائية" و"منتوجات مستخرجة من تحويل معادن المحجرة" و "النسيج وصناعة الملابس المنسوجة" من جهة أخرى.

بالنسبة لقطاع الطاقة، فمن المنتظر أن يعرف، حسب تصريحات مسؤولي المقاولات، ارتفاعا في الإنتاج بسبب التحسن المرتقب في إنتاج "الكهرباء".

وعلى العكس، يتوقع مسؤولوا مقاولات قطاع المعادن انخفاضا في الإنتاج، وذلك نتيجة الانخفاض المتوقع في إنتاج "المعادن غير الحديدية".

و فيما يخص تطور عدد اليد العاملة، فإن مسؤولي المقاولات يتوقعون إجمالا، بالنسبة للفصل الثالث من سنة 2010، ارتفاعا طفيفا في قطاعي الصناعة التحويلية والمعادن. بينما ينتظر أن يسجل استقرار في عدد اليد العاملة في قطاعي البناء والأشغال العمومية والطاقة.